الأمم المتحدة

E/CN.3/2021/18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 December 2020
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والخمسون

1-3 و 5 آذار/مارس 2021

البند 4 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعِلم: الإحصاءات الديمغرافية

إحصاءات ديمغرافية

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير، الذي أُعدَّ وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 211/2020 والممارسات السابقة، ما اضطلعت به شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة من أنشطة في مجال الإحصاءات الديمغرافية. ويقدم موجزا لوقائع تنفيذ البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام 2020 خلال العام الماضي، مع التركيز على الأثر السلبي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على تنفيذ هذا البرنامج. ويقدم معلومات عن تنفيذ خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية، مع توضيح الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19 في سير عمل النظم الوطنية للتسجيل المدني وإنتاج إحصاءات دقيقة وموثوقة عن الأحوال المدنية. ويقدم أيضا معلومات عن اجتماع فريق الخبراء المعني *بالحولية الديمغرافية* للأمم المتحدة واستنتاجاته وتوصياته. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير معلومات عن توافر دليل منهجية ترسيم حدود المدن والبلدان والمناطق الريفية – وهي منهجية أقرتها اللجنة الإحصائية لأغراض إحصائية دولية وإقليمية.

واللجنة مدعوّة إلى أن تحيط علما بالتقرير.

* E/CN.3/2021/1.

120121 241220 20-17106 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يعرض هذا التقرير، الذي أُعدَّ وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 211/2020 والممارسات السابقة، ما اضطلعت به شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة من أنشطة في مجال الإحصاءات الديمغرافية في الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر 2020.

ثانيا - البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام 2020

2 - وافقت اللجنة الإحصائية، في دورتها السادسة والأربعين، على البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام 2020، وأقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 10/2015. وهذا البرنامج بمثابة اعتراف بأن تعدادات السكان والمساكن هي من المصادر الرئيسية للبيانات اللازمة لوضع خطط إنمائية فعالة واتخاذ قرارات موضوعية، ولا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويهدف البرنامج إلى كفالة قيام كل دولة من الدول الأعضاء بإجراء تعداد للسكان والمساكن مرة واحدة على الأقل خلال الفترة 2015-2024 وبنشر الإحصاءات المستخلصة من تعداد السكان والمساكن على نحو يتسم بأقصى قدر من الشمول والاكتمال.

3 - وقد حثّت اللجنة، خلال مناقشة تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج تعداد السكان والمساكن لعام 2020 في دورتها الحادية والخمسين المعقودة في آذار/مارس 2020، قبل إعلان منظمة الصحة العالمية مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بوصفها جائحة، جميعَ الدول الأعضاء على إجراء تعداد للسكان والمساكن أو القيام، على نحو آخر، بإعداد إحصاءات للمناطق الصغيرة شبيهة بالتعداد، مرة واحدة على الأقل في الفترة 2015-2024. وطلبت أيضا إلى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة أن تضطلع بعدد من الأنشطة من حيث تكملة الإطار المنهجي القائم[1].

4 - وخلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020، وبعد إعلان فيروس كوفيد-19 جائحة، اضطلعت شعبة الإحصاءات باستقصاء لتقييم أثر الجائحة على عملية إجراء تعدادات السكان والمساكن المقررة لعام 2020 أو تلك التي بدأت في ذلك العام 2020[2]. وقد أُرسل هذا الاستقصاء إلى 56 مكتبا إحصائيا وطنيا، ووردت الردود من 43 مكتبا (نحو 78 في المائة). ومن أصل 43 ردا، أفادت أغلبية كبيرة تتألف من 30 بلدا و/أو منطقة أنها إما بصدد تأجيل أنشطة التعداد أو بصدد تمديد آجالها. وأشار ثلاثة عشر بلدا و/أو منطقة إلى أنها إما أجرت بالفعل عملية جمع بيانات التعداد، أو أنها لم تكن وقت الرد (نيسان/أبريل 2020)، تتوقع حدوث تأخيرات، أو أنها اعتمدت على السجلات لإنتاج إحصاءات التعداد.

5 - وفي بداية تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أُقرَّ بأن الجائحة لا تزال تؤثر على جميع المناطق بوتيرة متزايدة. وبناء على ذلك، أعدّت شعبة الإحصاءات، على سبيل المتابعة، استقصاء للحصول على معلومات مستكملة للاستقصاء الأول، وتوسيع نطاقه ليشمل أيضا البلدان أو المناطق التي خططت لإجراء تعداد

(1) يرجى الرجوع إلى تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين، المقرر 112/51، الفقرات (ب) و (ج) و (د) و (ز) و (ح): (E/2020/24-E/CN.3/2020/37).

(2) يمكن الاطلاع على نتائج الاستقصاء بالرجوع إلى الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/census/COVID-19.

السكان والمساكن الخاص بها في عام 2021. وستُعرض نتيجة هذا الاستقصاء في ورقة معلومات أساسية لهذا التقرير.

6 - واستنادا إلى الاستقصاءات وغيرها من الوثائق، فضلا عن الاتصال المباشر بالسلطات الوطنية المسؤولة عن تعدادات السكان والمساكن، من الواضح أن للجائحة أثرا سلبيا كبيرا على إجراء التعدادات. ويجري تأجيل جمع البيانات؛ كما تم تمديد أجل التعداد ليصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ستة أشهر؛ وأثارت الحاجة إلى حماية القائمين على التعداد والمستطلعين عددا من المسائل مثل توافر معدات الحماية وإجراء المقابلات مع احترام تدابير التباعد البدني؛ كما يجري اختصار الاستبيانات. وبالإضافة إلى الأثر السلبي الناجم عن تأجيل التعدادات، زادت الجائحة من صعوبة تعداد بعض شرائح السكان. وخلال فترات الإغلاق الشامل والقيود المفروضة على السفر وتدابير الحجر الصحي الإلزامي، غادر الطلاب مقار تعليمهم وانتقل العمال بعيدا عن أماكن عملهم. وتخطط البلدان لتوقيت التعداد ليتزامن مع وجود أكبر عدد من الأشخاص في أماكن إقامتهم المعتادة. وقد فرضت الجائحة تغيّرات في المكان المتوقع لأجزاء كبيرة من السكان، وهو ما سيؤثر على الأرجح تأثيرا سلبيا على نوعية إحصاءات التعداد في جولة التعدادات لعام 2020.

7 - وبناء على ذلك، نظمت شعبة الإحصاءات اجتماعا لفريق الخبراء في كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021 لتوثيق آثار جائحة كوفيد-19 على التعدادات في جولة عام 2020 على نحو أكثر شمولا، وستقدم تقريرا عنه في ورقة معلومات أساسية لهذا التقرير.

8 - وفيما يتعلق بتوسيع نطاق الإطار المنهجي الموصى به دوليا، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان أموالا لترجمة وتحرير وطباعة منشورَي الشعبة *مبادئ وتوصيات بشأن تعدادات السكان والمساكن: التنقيح الثالث*، *ودليل تنظيم تعدادات السكان والمساكن، التنقيح الثاني*، باللغة الفرنسية[3]، مما أتاح التخطيط لحلقات عمل تدريبية في البلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا.

9 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عجّلت الشعبة بالعمل على إعداد *التقرير التقني: قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من خلال تعدادات السكان والمساكن وبيانات التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية*[4]، وأجرت سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية التي عُرض خلالها التقرير على الصعيد الإقليمي مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (22 بلدا و 57 مشاركا، أيار/مايو 2020)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (38 بلدا و 80 مشاركا، تشرين الأول/أكتوبر 2020)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (14 بلدا و 55 مشاركا، تشرين الثاني/نوفمبر 2020). وخلال هذه الحلقات الدراسية، نوقشت الأدوار الرئيسية لتعدادات السكان والمساكن وبيانات التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في تقدير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للمناطق الجغرافية الصغيرة وتصنيفها حسب طائفة واسعة من المعايير، مثل العمر والجنس والأصل الإثني والطبقات التعليمية، وحالة الهجرة والإعاقة. وشددت الحلقات الدراسية الشبكية على أهمية هذه المصادر في رصد مؤشرات

(3) يرجى الرجوع إلى الرابطين التاليين:: https://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/Series_M67Rev3fr.pdf، و https://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF/Series_F83Rev2fr.pdf.

(4) يرجى الرجوع إلى الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/census/documents/tr_on_sdg_in_phc_crvs.pdf.

أهداف التنمية المستدامة على المستوى دون الوطني وتحليل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على أساس مجموعات سكانية صغيرة لدراسة أوجه التفاوت وتحديد الفئات السكانية الضعيفة.

10 - وتعكف حاليا شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الولايات المتحدة للتعداد والبنك الدولي، على تنسيق الأنشطة المتصلة بتعدادات السكان والمساكن من خلال اللجنة الدولية المعنية بتنسيق التعدادات، التي تجتمع مرتين في السنة على الأقل.

11 - وستواصل شعبة الإحصاءات، كما في الجولات السابقة، تنظيم حلقات عمل افتراضية من أجل الترويج للمعايير الدولية لتعدادات السكان والمساكن، والنهوض بالقدرات الوطنية على إجراء التعداد أو توليد إحصاءات للمناطق الصغيرة شبيهة بالتعداد، ودعم رصد تنفيذ خطة عام 2030. وستُنشَر بانتظامٍ على الموقع الشبكي للبرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام 2020 جداول زمنية مفصَّلة ومواضيع ومعلومات عن البلدان المشاركة في البرنامج والشركاء المنخرطين فيه.

12 - وستواصل الشعبة أيضا رصد أثر جائحة كوفيد-19 على إجراء تعدادات السكان والمساكن في جولة عام 2020، وتوثيق هذا الأثر والإبلاغ عنه، وكذلك آثارها على نوعية الإحصاءات المستخلصة من تلك التعدادات.

13 - ومع تزايد استخدام الأجهزة الإلكترونية في جمع بيانات التعدادات والاستقصاءات بصورة كبيرة في جولة التعدادات لعام 2020، ثمة حاجة إلى التركيز بقدر أكبر على البيانات الوصفية لعمليات جمع البيانات، وهي بيانات توصف بأنها معلومات تُولَّد باعتبارها نواتج عرضية لعملية جمع البيانات الإحصائية. واستخدام وتحليل هذا النوع من البيانات، من قبيل المعلومات الجغرافية المكانية التي يولدها الجهاز الإلكتروني المستخدَم لجمع البيانات من حيث تحديد موقع الموظف العدّاد، أو مدة المقابلة، أو قياسات تعقب حركة العين، أو ضغطات الأزرار أو تتبع مؤشرات الماوس في حالة إجراء مقابلة ذاتية عبر شبكة الإنترنت، يمكن أن يسهم بقدر كبير في تحسين جمع البيانات الإحصائية، من حيث النوعية والكفاءة. وبناء على ذلك، ستشرع شعبة الإحصاءات، بالتعاون مع الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، في العمل المنهجي في هذا المجال من حيث جمع الخبرات الوطنية وإعداد تقرير تقني.

ثالثا - تنفيذ خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية

14 - في دورتها الحادية والخمسين المعقودة في آذار/مارس 2020، أقرت اللجنة الإحصائية خطة الأمم المتحدة للهوية القانونية باعتبارها نهجا كليا إزاء التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وإدارة الهوية، وذلك كتوسيع للإطار المنهجي القائم للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. وحثت الدول الأعضاء على تنفيذ خطة الهوية القانونية على سبيل الأولوية[5].

15 - في سياق تنفيذ خطة الهوية القانونية بعد إعلان جائحة كوفيد-19، شرعت شعبة الإحصاءات، بصفتها أحد الرؤساء المشاركين لفرقة العمل المعنية بخطة الأمم المتحدة للهوية القانونية، في إجراء

(5) يرجى الرجوع إلى تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الحادية والخمسين، المقرر 113/51، الفقرتان (أ) و (ب): (E/2020/24-E/CN.3/2020/37).

استقصاء في أيار/مايو 2020 لتقييم أثر الجائحة على سير عملية التسجيل المدني وإنتاج إحصاءات موثوقة في مجال الأحوال المدنية[6].

16 - وبالإضافة إلى ذلك، قامت شعبة الإحصاءات، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين والمجموعة العالمية المعنية بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمانة جماعة المحيط الهادئ ومنظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، بتنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية. وقد كان الهدف من هذه الحلقات (أ) التعريف بخطة الأمم المتحدة للهوية القانونية والمعايير الدولية للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وتنفيذها في البلدان/المناطق؛ و (ب) معالجة الأثر المترتب على سير عمليات التسجيل المدني وإنتاج إحصاءات الأحوال المدنية ومواصلتها في زمن جائحة كوفيد-19؛ و (ج) معالجة الآثار المترتبة على الجائحة في الأجلين القصير والطويل فيما يتعلق بتسجيل أحداث الأحوال المدنية؛ و (د) بحث سبل العمل، في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، على كفالة التسجيل المدني الشامل لجميع أحداث الأحوال المدنية وإنتاج إحصاءات شاملة وموثوقة ومنتظمة للأحوال المدنية. وقد تم عقد هذه الحلقات الدراسية الشبكية في الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر 2020 بمشاركة بلدان من منطقة المحيط الهادئ وأفريقيا (الناطقة منها بالإنكليزية وبالفرنسية) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع مشاركة حوالي خمسين بلدا و/أو منطقة وأكثر من 100 خبير[7].

17 - وقد أتاحت نتائج الاستقصاء (انظر الفقرة 15 أعلاه) والوثائق التي جُمعت من خلال سلسلة الحلقات الدراسية الشبكية (المشار إليها في الفقرة 16 أعلاه)، عن أثر جائحة كوفيد-19 على سير عملية التسجيل المدني، وبالتالي على إنتاج إحصاءات الأحوال المدنية، منظورين مختلفين. ففي عدد من البلدان النامية، تأثر سير عملية التسجيل المدني تأثرا سلبيا نتيجة لتدابير الإغلاق الذي فُرضت، وترتيبات العمل من المنزل، والعزوف العام عن تسجيل أحداث الأحوال المدنية خوفا من العدوى ونتيجة لعدم وجود نظم رقمية للتسجيل المدني تُغنى عن الحاجة إلى التفاعل الشخصي. وبالتالي، انخفض معدل تسجيل المواليد والوفيات في تلك البلدان في عام 2020 مقارنة بالأعوام السابقة. وفي البلدان التي تمكن فيها نظام التسجيل المدني من العمل بشكل سليم في أثناء الجائحة، ازداد عدد الوفيات المسجلة زيادة كبيرة مما أدى إلى "عدد مفرط من الوفيات" بسبب جائحة كوفيد-19[8].

18 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أنشأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الصحة العالمية فريقا استشاريا تقنيا معنيا بتقييم معدل الوفيات الناجمة عن كوفيد-19 بهدف أساسي هو تقديم المشورة والدعم لمنظمة الصحة العالمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مساعدة الدول الأعضاء على الحصول على تقديرات دقيقة لأعداد الوفيات التي تُعزى إلى الأثر المباشر وغير المباشر لجائحة

(6) ويمكن الاطلاع على نتائج هذا الاستقصاء بالرجوع إلى الرابط التالي: https://unstats.un.org/legal-identity-agenda/COVID-19.

(7) يرجى الرجوع إلى الرابط التالي: https://unstats.un.org/legal-identity-agenda/events.

(8) للاطلاع على استعراض أشمل للنتائج التي تم التوصل إليها، يرجى الرجوع إلى الرابط التالي: https://unstats.un.org/legal-identity-agenda/documents/CR-ER.pdf.

كوفيد-19. وستؤدي شعبة الإحصاءات وشعبة السكان، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، مهام الأمانة لهذا الفريق الاستشاري التقني.

19 - وتواصل شعبة الإحصاءات القيام بمهام أمانة الفريق العالمي للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، كما تتعهد موقعه الشبكي الذي يقدم معلومات عن الأنشطة التي يضطلع بها جميع أعضاء الفريق فيما يتعلق بتحسين التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. وناقش الفريق مشاريع وبرامج مختلفة نفذها أعضاؤه، وذلك حرصا على اتباع نهج منسق على استخدام المعايير والتوصيات الدولية.

رابعا - *الحولية الديمغرافية* للأمم المتحدة

20 - تقوم شعبة الإحصاءات سنويا بجمع وتجميع ونشر الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية الرسمية لجميع بلدان ومناطق العالم. وتُجمّع البيانات من خلال مجموعة من الاستبيانات السنوية واستبيانات التعداد المرسلة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية. وتشير البيانات التي تجمَّع إلى توزيع وتكوين السكان تبعاً لخصائص عدة منها سكان المدن والتجمعات الحضرية، والخصوبة، والوفيات، والزواج، وتدفقات الهجرة السنوية، وأعداد المهاجرين وفقا لتعدادات السكان، وخصائص الأسر المعيشية، وخصائص الإسكان، والخصائص الاقتصادية ومستويات التعليم وما إلى ذلك. والشكل التقليدي للنشر هو مجموعة *الحولية الديموغرافية*، التي تُنشر سنويا منذ عام 1948[9].

21 - ويخضع نظام *الحولية الديمغرافية* بأكمله للتدقيق التقني مرة كل 10 سنوات. وقد أُجري أحدث استعراض عام *للحولية* في اجتماع لفريق من الخبراء معني بنظام *الحولية الديمغرافية* للأمم المتحدة، عُقد في شكل اجتماع افتراضي في نيويورك في الفترة من 9 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بمشاركة أكثر من 70 خبيرا من 23 مكتبا إحصائيا وطنيا، فضلا عن مشاركين من منظمات دولية وإقليمية.

22 - وكان الغرض من الاجتماع هو التماس مدخلات الخبراء وتوجيهاتهم في الارتقاء بنظام *الحولية الديمغرافية* بما يتماشى مع النُّهج المعاصرة من حيث جمع البيانات وتجهيزها والتحقق من صحتها ونشرها. وشملت مواضيع المناقشة ما يلي: (أ) أفضل الممارسات في جمع البيانات وتجهيزها؛ و (ب) المفاهيم والتعاريف السكانية المستخدمة في نظام *الحولية الديمغرافية*: تحسين البيانات الوصفية ذات الصلة؛ و (ج) مفاهيم إحصاءات الأحوال المدنية المستخدمة في نظام *الحولية الديمغرافية*: تحسين البيانات الوصفية ذات الصلة؛ و (د) إنشاء بوابة نشر حديثة للإحصاءات الديمغرافية لشعبة الإحصاءات، تتضمن نشر البيانات والبيانات الوصفية؛ و (هـ) تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية كأداة للإبلاغ عن البيانات والبيانات الوصفية؛ و (و) تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، وبشكل أكثر تحديداً بحث إمكانية جمع ونشر البيانات الديموغرافية ذات المرجعية الجغرافية.

23 - وتمخض الاجتماع عن قائمة بالاستنتاجات والتوصيات تقدم في مرفق لهذا التقرير، وذلك بهدف تحسين جميع أجزاء *الحولية الديمغرافية*، من جمع البيانات والبيانات الوصفية وتجهيزها والتحقق منها ونشرها. وأكد المشاركون في الاجتماع أيضا الدور الحاسم الذي تؤديه *الحولية الديمغرافية* كمصدر

(9) يمكن الاطلاع على إصدارات الحولية الديمغرافية بالرجوع إلى الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/products/dyb/index.cshtml. وتُنشر البيانات الديمغرافية، ولا سيما بيانات تعدادات السكان والمساكن، شيئاً فشيئاً على شبكة الإنترنت عبر بوابة بيانات الأمم المتحدة (UNdata) في الموقع http://data.un.org.

للإحصـــاءات الديمغرافية على الصـــعيد العالمي، وكصـــك شـــامل يوضـــح القدرات الوطنية على إنتاج الإحصاءات السكانية الأساسية.

خامسا - الأنشطة المتصلة بمنهجية ترسيم حدود المناطق الحضرية والمناطق الريفية

24 - أقرت اللجنة الإحصـــائية في دورتها الحادية والخمســـين منهجية ترســـيم حدود المدن والمناطق الحضـــرية والريفية، وأكدت في الوقت ذاته أن هذه المنهجية لا يُقصـــد بها أن تحل محل التعاريف الوطنية للمناطق الحضـرية والريفية. وحثت أيضـا على إصـدار التقرير التقني عن تنفيذ منهجية ترسـيم حدود المدن والمناطق الحضـــرية والريفية في أقرب وقت ممكن[10]؛ وامتثالا لهذا القرار، يقدَّم دليلُ منهجية ترســـيم حدود المدن والبلدات والمناطق الريفية - وهي منهجية أقرتها اللجنة الإحصـائية لأغراض إحصـائية دولية وإقليمية، وذلك في شكل ورقة أساسية لهذا التقرير. وقد صُممت هذه الوثيقة أساساً لتكون دليلاً عملياً لمنتجي البيانات ومورديها وللإحصائيين بحيث تكون لديهم المعلومات اللازمة لتنفيذ المنهجية وضمان الاتساق والتجانس في إطار ما يقومون به من عمليات جمع البيانات وتحليلها.

(10) يُرجى الرجوع إلى تقرير اللجنة الإحصـــائية عن دورتها الحادية والخمســـين، المقرر 112/51، الفقرتان (ط) و (ي) (E/2020/24-E/CN.3/2020/37).

المرفق

الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بنظام *الحولية الديمغرافية*

1 - تولى تنظيم اجتماع فريق الخبراء قسمُ الإحصاءات الديمغرافية في شعبة الإحصاءات، وقد انعقد بصيغته الافتراضية في الفترة من 9 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وشارك في الاجتماع أكثر من 70 خبيرا من 23 مكتبا إحصائيا وطنيا، فضلا عن مشاركين من منظمات إقليمية ودولية. وركّز الاجتماع على المحتوى العام *للحولية الديمغرافية* وهيكلها، باعتبارها واحدة من أقدم منشورات الأمم المتحدة ونظمها لجمع البيانات؛ كما انصبّ اهتمامه على عملية جمع البيانات الوصفية وعرضها؛ والنشر واستخدام معيار تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية (SDMX) لأغراض الإدراج إلى *الحولية الديمغرافية*؛ والإحالة إلى الإحداثيات الجغرافية للإحصاءات السكانية باعتبارها مجالا للتطوير في المستقبل.

2 - وخلال الاجتماع، تم تسليط الضوء على أهمية *الحولية الديمغرافية* من حيث جمع مجموعة كبيرة من الإحصاءات السكانية وتجهيزها ونشرها على أساس منتظم. وأعيدَ التأكيد على أن *الحولية الديمغرافية* تقدم أيضا لمحة عامة ودقيقة عن القدرات الإحصائية الوطنية في مجال إنتاج إحصاءات سكانية شاملة على أساس منتظم، وبالتالي فإنها تؤدي أيضا وظيفة شاملة.

3 - وخلُص فريق الخبراء إلى أن الاجتماع ينعقد في وقت مناسب، بالنظر إلى أن البلدان تستخدم بصورة متزايدة منهجيات وتقنيات متعددة الوسائط لجمع وتجهيز الإحصاءات المتعلقة بالسكان، وأن لذلك أهمية خاصة من حيث تفسير بيانات *الحولية الديمغرافية* واستخدامها.

4 - وأبرز الاجتماع أهمية إدراج الإحصاءات السكانية الوطنية في *الحولية الديمغرافية*، باعتبارها وسيلة طويلة الأمد موثوقة ومتسقة لجمع البيانات وتجهيزها ونشرها على الصعيد العالمي. ولوحظ أيضا أن جمع بيانات *الحولية الديمغرافية* يعتمد على مجموعة من الاستبيانات التي ترسل بانتظام إلى جميع البلدان و/أو المناطق والسلطات الإحصائية التابعة لها، وشُجعت السلطات الإحصائية الوطنية على ملء هذه الاستبيانات بانتظام وموافاة شعبة الإحصاءات بالبيانات. وفي هذا السياق، لاحظ فريق الخبراء أن عدداً كبيراً من البلدان و/أو المناطق (حوالي 25 في المائة من المجموع) لم يواف *الحولية الديمغرافية* بأية أرقام على مدى السنوات الست الماضية. وطلب فريق الخبراء إلى شعبة الإحصاءات أن تحقق في حالات عدم الرد هذه وأن تتخذ الخطوات اللازمة لخفض نسبتها إلى حد كبير، إن لم يكن معالجتها بشكل كامل.

5 - وأوصى اجتماع فريق الخبراء أيضا بأن تركز الشعبة على تحليل الجداول الإجمالية في *الحولية الديمغرافية* من أجل تحديد الجداول التي تتضمن أدنى معدلات الإجابة، وتقييم أسباب انخفاض معدلات الإكمال من حيث احتياجات المستعملين، وتوافر المتغيرات المطلوبة على الصعيد الوطني، والأساس المنطقي العام لجمع هذه الإحصاءات المحدّدة.

6 - ولوحظ أيضا أنه نظرا لمختلف الترتيبات المتعلقة بجمع البيانات لمختلف مجالات الإحصاءات الديمغرافية على الصعيد الوطني - وهي غالبا ما تكون نتيجة للنظم والإجراءات اللامركزية للإبلاغ عن الإحصاءات وتجميعها على صعيد المقاطعات أو على مستوى مماثل - فإن الفترة المحددة للرد على

استبيانات *الحولية الديمغرافية* ليست كافية تماما، وبالتالي ينبغي أن تنظر الشعبة في تمديدها. وبالمثل، أوصى فريق الخبراء بإعادة فحص جداول البيانات الإلكترونية المستخدمة لجمع البيانات من حيث الترقيم، وإدراج صيغ للتحقق من صحة المجاميع، مع مراعاة أن بعض المجاميع قد لا تتطابق مع مجموع الفئات بسبب بروتوكولات السرية.

7 - وخلُص فريق الخبراء، في إطار تركيزه على التوافق بين الإحصاءات الوطنية والدولية، إلى ضرورة بذل جميع الجهود لضمان أن تكون التقديرات السكانية الوطنية، على وجه التحديد، مطابقة للتقديرات السكانية التي يتم إعدادها على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، تكون للبيانات الوصفية أهمية خاصة لأنها توفر فهما أشمل للمنهجيات والتعاريف والتغطية المستخدمة في توليد الإحصاءات السكانية الوطنية.

8 - وخارج سياق جمع البيانات لأغراض *الحولية الديمغرافية*، لاحظ الخبراء، من حيث المبدأ، أنه لا تزال هناك حالات تتلقى فيها الهيئة الإحصائية الوطنية طلبات للحصول على نفس الإحصاءات أو ما يماثلها من وكالتين إقليميتين أو دوليتين. وفي هذا السياق، تبحث السلطات الإحصائية الوطنية إمكانية تحديث سبل الوصول إلى بياناتها، وذلك، على سبيل المثال، بتطوير تطبيقات تتيح الوصول المباشر إلى قواعد البيانات الإحصائية الوطنية.

9 - وفيما يتعلق بالإحصاءات المطلوبة في استبيانات *الحولية الديمغرافية*، خلُص فريق الخبراء إلى أنه، تبعا للنظم الإحصائية الوطنية، تحدث حالات لا تُنتج فيها الإحصاءات على الإطلاق أو لا تُنتج إلا لأغراض تعداد للسكان والمساكن - من قبيل جداول الوفيات، وإحصاءات الهجرة الدولية، وتقديرات السكان. وعلاوة على ذلك، تم التأكيد في الاجتماع على أن المفاهيم المستخدمة في *الحولية الديمغرافية* لا تتطابق دائما مع المفاهيم الوطنية، مثل التقسيم الحضري/الريفي، أو تعريفات المدن والتكتلات الحضرية. وفي هذا السياق، خلُص الاجتماع إلى أنه ينبغي لشعبة الإحصاءات أن تحاول وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية - في وثيقة مستقلة - لملء استبيانات *الحولية الديمغرافية*.

10 - ولوحظ في الاجتماع أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تؤثر تأثيرا سلبيا على سير عملية التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وأن ذلك سينعكس في البيانات المقدمة للإدراج في *الحولية الديمغرافية* لعام 2020 - ومن ثم قد تكون هناك حاجة إلى توضيحات وبيانات وصفية إضافية تتناول بالتفصيل هذه الحالات وتأويلها (بما في ذلك تأخر التسجيل).

11 - وإذ وجّه فريق الخبراء انتباهه إلى البيانات الوصفية التي جُمعت وقُدمت في *الحولية الديمغرافية*، خلُص إلى أن التصنيفات الحالية للبيانات الوصفية تحتاج إلى تحديث استنادا إلى عدد الأمثلة المتاحة على الصعيد العالمي فيما يتعلق باستخدام نُهج مختلفة لإنتاج إحصاءات سكانية للمناطق الصغيرة شبيهة بالتعداد بما في ذلك: الأخذ بنهج التعداد التقليدي، أو اعتماد نهج يمزج بين استخدام السجلات والتعداد الكامل، أو نهج يمزج بين السجلات والاستقصاءات المخصصة، أو استخدام السجلات فقط، على سبيل المثال لا الحصر. وبالمثل، أوضح الخبراء الحاجة إلى التمييز بين مختلف القواعد السكانية، من قبيل السكان المسجلين، والسكان المقيمين بصفة اعتيادية، والسكان (الحاضرين) بحكم الواقع. وفيما يتعلق بتغطية مختلف الفئات السكانية، أوضح المشاركون في الاجتماع أن لهذه المعلومات أهمية خاصة، حيث أن بعض الفئات السكانية - من قبيل المهاجرين غير الشرعيين أو غير النظاميين أو غير الحاملين للوثائق اللازمة -

تندرج في نطاق التعداد، خلافا لمجموعات أخرى من قبيل اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يعيشون في المخيمات.

12 - وأكد المشاركون في اجتماع فريق الخبراء على ضرورة كفالة نشر جميع البيانات الوصفية المجمّعة في *الحولية الديمغرافية* بصورة أكثر فعالية، وناقشوا إمكانية وجدوى توسيع نطاق عملية جمع البيانات الوصفية *للحولية الديمغرافية* - في حالة تعداد السكان والمساكن - بشأن ما إذا كان قد أُجري استقصاء ما بعد التعداد، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كانت نتائج التعداد قد عُدّلت تبعا لذلك، وإدراج معلومات عن تقديرات الفترة الفاصلة بين التعدادات وتقديرات ما بعد التعداد في استبيان البيانات الوصفية. وفي حالة التقديرات السكانية باستخدام طريقة المركّبات الديمغرافية، ينبغي إدراج معيار ذهبي في قائمة طرائق إنتاج التقديرات السكانية، بما في ذلك عدد من الأساليب المبتكرة مثل السجلات السكانية والبيانات الإدارية.

13 - وفي السياق نفسه، أوصى المشاركون في الاجتماع بأن تستكشف شعبة الإحصاءات إمكانية إدراج أبعاد إضافية عندما يتعلق الأمر ببعض البيانات الوصفية في استبيان *الحولية الديمغرافية* للبيانات الوصفية المتعلقة بإحصاءات الأحوال المدنية. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن ينتقل التعبير عن اكتمال تسجيل الولادات والوفيات من أسلوب النطاقات إلى أعداد أكثر تحديداً، ومن شأن هذه المعلومات المتعلقة باكتمال تسجيل الوفيات أن تستفيد كثيراً من التصنيف حسب الجنس والعمر، حيث أن تسجيل الوفيات يختلف باختلاف الأعمار والفئات الجنسية. كما ينبغي النظر في المسائل المتعلقة بوجود وعمق الإطار القانوني للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية - وهو أحد المكونات الرئيسية لخطة الأمم المتحدة للهوية القانونية - لإدراجها في مجموعة البيانات الوصفية *للحولية الديمغرافية* وتعميمها.

14 - وخلُص اجتماع فريق الخبراء إلى أن الحواشي وغيرها من البيانات الوصفية في *الحولية الديمغرافية* لها قيمة خاصة، ولا سيما من وجهة نظر السلاسل ذات المدة الزمنية الطويلة المحتفظ بها في نظام *الحولية الديمغرافية*. وتوخيا لتبسيط العمل التحليلي بشأن البيانات والبيانات الوصفية على السواء، طلب الخبراء إلى شعبة الإحصاءات أن تستكشف إمكانية ترميز بعض هذه البيانات الوصفية وربطها بالسجلات، بدلا من عرضها في شكل حواشي.

15 - وفيما يتعلق بنشر الإحصاءات الديمغرافية بشكل عام، خلُص المشاركون في الاجتماع إلى أنه من الضروري تطوير تطبيقات تفاعلية من شأنها أن تتيح وضع جداول وخرائط مخصّصة. وقد أثبتت هذه التطبيقات أنها وسيلة ناجحة يفضلها العديد من المستخدمين على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويعتبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أيضا أداة فعالة جدا للوصول إلى جمهور أوسع.

16 - ولوحظ في الاجتماع أن عددا من المكاتب الإحصائية الوطنية تعمل على تكييف وسائل النشر التي تعتمدها بحيث تتلاءم مع احتياجات قاعدة المستخدمين المتوقعين، مع مراعاة اختلاف مستوى المهارات الفنية والاهتمامات. وبالمثل، فإن استقصاء المستخدمين على أساس منتظم هو أسلوب آخر لفهم احتياجاتهم وأخذ العلم بها. وأوضح المشاركون أن مبدأ التعميم المحايد - أي عدم تمكين فئة مفضلة من المستخدمين من الوصول إلى الإحصاءات قبل غيرها - يسهم بشكل كبير في تعزيز مصداقية السلطات الإحصائية.

17 - وأسفر الاجتماع عن سلسلة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين نشر *الحولية الديموغرافية* - والحاجة إلى تطوير جدولة تفاعلية وبرنامج مُنشئ للخرائط، واستحداث جدول زمني للإصدار،

وإتاحة جداول البيانات الإلكترونية المخصصة بحسب الموضوع، وتقسيم قاعدة المستخدمين إلى قطاعات، والتخلي عن استخدام نسق الوثيقة المحمولة (PDF)، على سبيل المثال لا الحصر.

18 - وأشارت إحدى التوصيات المتعلقة بتحسين *الحولية الديمغرافية* إلى بحث إمكانية اعتماد معيار تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية (SDMX) لأغراض جمع البيانات وتبادلها، وركز اجتماع فريق الخبراء على استخدام هذا المعيار في سياق الظروف الوطنية والإقليمية. وخلُص الاجتماع إلى أن عددا من البلدان تقوم بتطوير واستخدام المعيار للأغراض الوطنية، وأنها بصدد تحديد فعاليته مقارنة بالإجراءات السابقة للإبلاغ عن البيانات الإحصائية.

19 - وأشار الخبراء إلى تزايد تنفيذ هذا المعيار من أجل تطوير المكعبات الزائدية التي تتيح تخزين واسترجاع إحصاءات ضخمة، مثل تعدادات السكان والمساكن، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع نطاق القدرات والخبرات اللازمة لتنفيذه على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ما يسمح بإدراج المزيد من المجالات الإحصائية.

20 - وفي هذا السياق، خلُص فريق الخبراء إلى ضرورة النظر في اعتماد معيار تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية في *الحولية الديمغرافية* لأغراض جمع البيانات ونشرها، لا سيما في ضوء العمل المعهود به بالفعل إلى المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي لوضع تعريف لهيكل البيانات من أجل مجموعة بيانات الإحصاءات الديمغرافية المشتركة بين شعبة الإحصاءات والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. ولاحظ المشاركون في الاجتماع أيضا أن مشروع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي في تطوير منصة لتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية لأغراض الإحصاءات الديمغرافية سيمثل أساسا قويا لإمكانية التنفيذ على الصعيد العالمي - ومع ذلك، لاحظ المشاركون في الاجتماع أيضا أن الأمر سيتطلب عملا إضافيا كبيرا، ولا سيما من حيث قدرة نظام تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية على تخزين واسترجاع مجموعات متزايدة من البيانات الوصفية بشكل فعال. ويُطلب إلى شعبة الإحصاءات أيضا أن تضع أنشطة محددة من حيث تنفيذ معيار تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية الإحصائية في مجال الإحصاءات السكانية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

21 - وإذ وجه المشاركون في الاجتماع انتباههم إلى مسألة الترميز الجغرافي للإحصاءات السكانية، خلصوا إلى أن هذه هي الخطوة التالية التي اتخذتها ووثّقتها بالفعل بعض السلطات الإحصائية الوطنية المشاركة في الاجتماع، لترسم بذلك معالم الطريق إلى الأمام وتوضح ما تنطوي عليه تلك الخطوة من مزايا. وأحاط فريق الخبراء علماً بالإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية وتطوّره في السنوات الأخيرة. وفي هذا السياق، وبالإشارة أيضا إلى زيادة التنسيق بين السلطات الإحصائية والجغرافية المكانية على النحو الموثّق خلال وقائع الاجتماع، خلُص فريق الخبراء إلى أن *الحولية الديمغرافية* ينبغي أن ترصد عن كثب إنتاج وتوافر الإحصاءات السكانية المرمَّزة جغرافيا على المستوى الوطني، وأن تضع تخطيطا متقدما لإدراج البيانات المرمّزة جغرافيا وجمعها ونشرها، استنادا إلى التجارب الوطنية والإقليمية، مع إيلاء الاعتبار الكامل للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية من حيث سرية فرادى السجلات.